



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

نظم جمع الجوامع

المؤلف

نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (الأشموني)

حجرتين في البيت
سطوة أي المحطات التي على الأعمدة كالقوس في الأعمدة

بما حذر لها
باب نحو ١٧ شذو

وربما غير التعيين لاجل تشيخ ويقضه التغيير
والأصل من مفرد فادمة والكتب الشبهة ثم خاتمه
وربنا اسأل ان يفتح به وان يفهم الوزن له بسببه
وان يبر بالرضي والترجمه ليولىه اصله وكل الامه

الكلام في المغيرات

مجموع كل من الفقه الاجمالية جزاء اصول الفقه لا محروبة
عاقبة وكذا الاستعانة منها وحمل المستغير عادة
هو الاصول **قلت** اخذت من جزاء الاصول وحده لم يجرى
واما اذا حث دار ضمنا جزاء الاصول به **وقد** عن دافق
والفقه باعتبار جزاء الفروع علم بالامكان التي للشرع
للعمل الفروعية التفصيلي هذا العلم من دليلها التفصيلي
والمحكم في الشرع خطاب الترتيب علو بالفعل من المكلف
بالاقتضا او بتخيير بل حكمه سوي لله جوارح لا

٢٩١٤

٩٢٧٩٤٤
٢٤٥٠



والحسن والفتح بمعنى ما يرى ملائمة للطبع او منافرا
 وصفة الكمال والنقص انصب للعقل اما بمعنى الموجب
 شرعا المرح اوله عابدا وثوابا او عقابا اجالا
 جزا النسب للشرع كالفصل مخالفا معتزلي الاصل
 والشكر المنعم الشرع لئلا العقل في الشرع لا يخفى
 فالامر موقوف الى ان يخفى وحكم المعتزلي العفلا
 فان يحرف ثالث لهم وقف في بابية وحكي ما اعترف
 ولم يكلف غافرا ومكلفا وراي من اجاز هذا حكما
 ومكرا المكروه في الصحيح ولو على القتل بلا متبوع
 والامر ثم للفاتل من ايشارة بقاء نفسه لراجماء
قلت جواز انه يكلف اقوى اليه رجح المصنوع
 والامر بالمعروف في تعلقا معنى وخلفه في اعتزال الطرفين
 ثم اقتضى الخطاب بالفعل جزوا بايجاب والا النزول مع

او تركه بالجزم بالتحريم او طر وجزم فله تقسيم
 اخص بالنهي فكره او اراه وهو المسمى بخلافه الاولي
 واران غير ايهوا يصل حينها باحدة وار ووسط
 شرطها كحيا او اسراذ امنع او سيبا في اخطاب الوض
 وحركوا احد منها عرب وعرضا الواجب المفروضه
 وعربا حنيقة الخلاف وعطاف كصيا والارتطاف
 لسنة ومضتج نزي تكوم خلف بعض الصبي
 والخب لفظي وبالشرع ما نلزمه النجار فيه الزما
 وانما تلزم في الحج به لانه كفوضه الشبه
 والنسب الذي يضاف الحكم له لنسبه التعلق القطب
 من حيث ظاهرا مجردا او غيرا والشروط في التخصيص
 والمناج الوصف الوجودي بالظاهر المشرف المنصعب
 تفيض حكم الشيء كالابوة لرى الفصاحة حر الصحة
 وياو طي الوجه هير وجه الشرع وفي اعبادة والمرعي
 كور الفضا بعزله لا يفتقر بحجة العفر ترتيب الاثر
 وفريه اجزا وهذا يترضى عباداة وقيل اسفاه الفضا
 وخصص الاجزا بالمطلوب وقيل بالواجب لا المنزوب
 فابلها التكلان اريد يقه عروا البساده لابوا حنيقة

ثم الاداء بعلم بعض فيل قبل
قبل الخروج والموجب ما فعل
مفرا بالشموع برامطفا
اي بعلم كل فيل بعض ما التقص
لبعلمه ما يقتضيه منسجلا
والبعلم تانيا اذ العادة
وفيل عزربصلاة كرا
بفهم الواجولما الفقه جرا
سهلا العززمع فيما السبب
فاكل ميته لا اضطرار فيصر
في حية لا يجهر صوته واجبا
خلاو الاولي **قلت** للنهيب
وعسل خب ما ساج وال
بانه ما يكر التوصل
فيه لمكلوب برام خبيري
لنسلب لنا فيل متنسب
وخرنا المخرط المنعكس
فيل الكلب اذ لانه قهرا

كل الذي وقت جواز داخل
والوقت غير بالزمان الذي جعل
ثم الفضا ضراها سببا
وقته نزار كما ماضي
مفضيه هو الذي قد بعلم
ففي الارنخل الاعا ح
معادة **قلت** الموقر انقرا
عليه ثم الحكم ان رخصوا
الحكم الاصل في رخصة يفتي به
مراحل السلم بطر الشيفر
ومستحبا ومباحا ايا
لا كمدح غايب الغيب
عزيمه ثم الدليل في
بالنظر الصحيح خير يجهل
والخلف في العلم عقيب النظر
وفيل **القلت** اري الاولي اجب
والجماع المانع وهو انفس
اسم الخراب فيل او تنوعا

والفهم

والنظر الفكر الذي هو ما
وسم ادراك افلا عن حكم
جازمه الذي ابي تعسرا
هو اعتقاد صحيح حيثما يظن
وما سوى الجازم فهو ظن
لانه راجح او مرجوح
والعلم فحذال الاما عتوه
بحكم ظاهر جازم مطابق
تعريفه لانه ضروري
فالراي الامسا بالحقم
لم يبقاوت وتفاوت كرفق
والجهل حذر بانقبا العلم بما
وفيل بان تصور الشيء على
والسهو عن معلومنا الزهر
الحسن الماحور فيه واجبا
فيل كرا وحل سوى الملك
فراخر فيرا خلاو الاولي
لا يوصف المكروه بالفبيح

لعلم او ظن يجهل
تصورا تصريفة بالحكم
علم وما يقبل في الفقيروا
وفي اسرار لم يكن مطابفا
وهم وشعنا اذ حواء الزهر
او ظنا وشعنا ودارع ما يلوح
امراض ورويا وفيل حرة
لموجب وفيل غير لا يق
ابو المعالي عسر التصوير
قال الصفيقور حوزم العلم
مواكفة الذي به فعا علق
يفصرا من شأنه اري علما
خطاه هيبة عليها حاصلا
قلت ومع نسياتنا يزول
ومنسجبا ومباحا ايا
بمانه عنق الفبيح عرق
قال امام الحرمير فو لا
كلا ولا بالحقن الملايح

مسألة

مسئلة

ما جاز ان يتروك ليس واجبا
الذي وجوب الصور حال العز
وقيل هذا جور الاولين
عليه واللفظ مراد في الكتاب
وعلى الصحيح لم يكن مكلفا
من اجل هو اكار تكليف النور
لاطلب المزكور خلف ما جاز
ان المباح ليس جنس ما يجي
والخلف لفظي وان المرعي
وانه نسخ الوجوب اذ يجي
وقيل يفتقر بعده الاباحه
قلت راي الحجة انه قلب
الامر بالواحد راسيا. فعلى
وقيل كالمواحد تحت
وقيل ما يجتاره الطالب
افصله وارشد الكمال
خرم فرد لا بعينه كقول
وكالمخير ترى في معرفته

وجاز ان يلفه مال ظاهرها
على من يرضى بغيره في سبغ
قال الامام احقر المشهورين
وعلى هذا المنزلة ما مر خلاف
يعله كذا المباح فذوي
الزامهم ما فيه كلفة ترى
الباقين له ثم الاصح
وانه مر حقة غير ما طلب
وصف الاباحه بحكم شرعي
يعني الجواز اعني انتفاك الخرج
وقيل الاستحباب للرجاحة
لما عليه كان فيلارجح
واجب فرد لا بعينه ففر
وقيل بالعمير وبالغير سقط
فاراتي بالكل في الواجب
ففيما لم يعلم اذ في الخصال
جواز خلف الراي المختار
وقيل لم يرد بركة اللغه

مسئلة

مسئلة

مسئلة

فرض الكفاية مهم يفصر
وظنه الاستاذ والجويني
وهو على البعض كما الامام
ومبهم هذا البعض المختار
وقيل من فانه وقتا وك
قلت الاصح ان لا يكره
جميع وقت ظهرنا جوازا
وليس واجبا على التوجيز
قلت وقت صحيح فيه النور
وقيل الاول وقيل الآخر
والحقيقي ما به الالاتصل
لكولري تقويم الترخي بقا
فان يترى تجرد هذا ما جعل
الطرافه تجزئه لكر على
ومر بوجوه مع خسر الموت عص
على الهدى القضاء القاضين
ومع كونه العفا الصحيح
ما لا يتم واجب قد الحلفا

حصوله من باعرا من توجيز
وتجده يفضل فرض العين
لا الكاخذ الجا والشيوخ الاما
وقيل بل معجز للباري
تعيينه عن الشرع والصح
سنة ذك كعرضها فيما عذر
ونحوه وقت اذا جازا
عزم امتثال اذ راي الاكثر
وجوب هذا العزم اذ هو الفؤ
وما على من يفتقر ظاهر
منه والاخر له اجمل
تكليفه لآخر الوقت اتقوى
قلت ابوالسحر فغنه فرقل
ماها هذا الصلابة فذمها
فان يعشرو ويود بالجمهور رض
اغنى ابانكم مع الفاضل حسين
يعص خلاف ما كج مهلا
الابه المضرورة واجب مطلقا

مسئلة

مسئلة

كالاكثرين ثالث الشفا في
ابو المعالي بشرطه الشرعي
فتروا ما حرم لو تعزرا
او تحفظ عرس غير هاتين
مطلو الامر الطر، ما تناو
بطر صلاة الزمر المكروه
اما الذنوحين، بالذات
في نحو مضموع، فقال المعظم
وفيل بارتياح والفاضل ذهب
ثم واجر لغت مطالبا
اي بواجب خلاف الاب
فالامام الحرم مرتبا
مع انقطاع حبل التكليف
وساق على جرح ارجل
فيل البقا وفيل انتقال
لا حكم فيه موضح الاشكال
وحوزو والتكليف باعمال
وابر دنيو العيد والشيخ ابو

ارسبها كالنار للاخراق
لاما يري عقليا او عادي
الابتوا العير واحيا يري
حرم كنسج كالفومر وشين
خلاف الراي الحنفي مجاور
ولو تزي كراهة التنزيه
يجهتوجا كالصلا
بيها ترحم والشواب يحرم
والعجز للبطر وسيفع الطلب
وخارج مراض غصبتا
هاشم القايل بل بما
في ورقة العصيان يعني مشيئا
مومانع النهي ودام غني
مكت تحت وكفوا، وان نقل
معير فلا بوال المعال
يلغي ويط توف العزالي
اي مكلفا ومدع العزالي
حامر والاكثر ممن ينسب

للاعتزال غير ما فدا مقترح
والامر وواهل الاعتزال من
وابر الجويني كونه فصر طلب
والمزهب الحو وفوق المصنف
حصول شمول الشيخ شرعا اشترط
في الكافر يركبوا العروعا
خلاف الراي الاسواني
للحنفي مطلقا والجماع
في ذيار ترداد طورا الا يلبس
في ماجري خطاب تكليف وما
لأه الجنانات ولا الاتلاف
لم يك تكليف سموي يجعل
بالك كلف ايا بالانتها
وفيل جعل الضروف كليلها
وفيل فخر الترتيبه بشرط
والامر عن اجم للمعالي
بعد دخول وقت الزام
وسيمر حالة المباشر

لعلمه جل بار ليس يرفع
لغراد ما للذات منعه زكي
اي لا وزر لفهم صيغة الطلب
بالغير لا بالذات فامنع ما منع
في صحة التكليف جازم صريح
مبروضة وحقوا الوفوعا
حامر والاكثر ممن ينسب
في الاوامر ففعل والفائيل
وحصر الشيخ الامام الخلفاء
اليه من خطاب وضع انما
واتر العفود وهو الواجب
بعند نهني نحو لا تصل
وباومما الشيخ الامام واج
عزم الصلوات ايا بالانتها
فلت في لغة الجرف ففعل
تغلفا من فلان بيا شرا
وفيل بخرق الامام
في مزهية الشرا فربا شرا

للاعتزال

م

فالامام الحرمير ينطق
 وقال في لم يكن لعفلا
 فاللوع فيلها على التليس
 يع تكليف واثر طبعه
 مع علم امر كذا الذي امر
 لكفة الايفاع عنذ وفتة
 علي عنذ خلفا لزا اعتزال
قلت على مقابل الاضهره
 ومع جهل امر بالانتقا

خاتمه

الحكم فعد يعلوب بالذاتل به على الترتيب او على البرل
 ويحرم الجمع لدر الكلب او
الكتاب الاول في الكتاب ومباني الافوال
 كتابنا الفراء والمعنى هنا
 كده للاعجاز ببعضه وله
 او اكر سورة لا المتوبة
 لاما باحادا التي على الصح
 اذا انما الخلاف في الحجية في
 وبعده عز الديه له تبسح
 اللانديها وهو فورا حقا
 بلكه المنهضي عنه بائسب
 يعلم في الصحيح للمامور به
 في الاظهر انتقا شرط اعتر
 كصم عنذ امع علم سبوت
 واجر الجويني ابي المعال
 جبر انتقا فكم فقطعا يعتر
 فيما تفاء انه فذا كلبا

وقيل الامام الادان ال
 فالابو شامة واللفرا
 وبالشزود لم يجزار يفا
 وفاق ما التصحيح الامام اعفرا
 اما سلوط مسلك الاحاد به
 وامرغ وورد مضملة السنة
 اما به يعني سوي ما انبا
 هل اليسار واجب في حمل
 والحوا انه ليل النفر فها

المنكسوف

والمبهور

منكوفنا معنى عليه اللب
 معنى سواء فيه لربو حا
 ما جنوم عنناه يجوز به برا
 افاذة اللب لم معنى كما يفد
 وجزبه تضمير يساء
 وتير للتعقل النسب والسايقة
 ارض ومنكوفوا والحق اقتضى
 وحيث لم واعطة العبارة
 في موضع النكوف نصرا بيل
 وكذا هو ان يحتمل موجودا
 مركبا لسمه وما لا مفردا
 في وضعه دلالة المطابقة
 واللازم الذي يهدي له الترام
 لفضية ككونها المطابقة
 اضار يثيب بد كالة اقتضى
 مالم يكن فيصرا قبالا اشار

وقيل

